مجلة آفاق علم الاجتماع المجلد 14 العدد 1 جوان 2024 ص ص 360- 377
ر ت م د: 1112-8259 ر ت م د إ: 2600-6855

قراءة كرونولوجية متأنية لمنهجية حساب مؤشرات التنمية المستدامة ولوحة التحكم بها مع عرض تقييمي لإنجازات الجزائر وإخفاقاتها خلال الفترة 2015-2023.

A careful chronological reading of the methodology for calculating sustainable development indicators and their dashboard with an assessment of Algeria's achievements and failures during 2015-2023.

د. بوالفخار ناصر
جامعة لونيسي علي -البليدة 2، الجزائر
n.boulfekhar@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 2024/04/10 تاريخ القبول: 2024/05/06 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تقديم وشرح الطريقة المعتمدة من طرف الأمم المتحدة في تقييم مدى تطبيق أهداف التنمية المستدامة وإلى إعطاء نظرة شاملة حول مدى التقدم المحرز في الجزائر.

تم عبر هذا المقال شرح منهجية الهيئة المكلفة من طرف منظمة الأمم المتحدة في متابعة وتقييم تطبيق خطة التنمية 2030 عبر دراسة وتحليل كل التقارير الصادرة عنها والتركيز بشكل أساسي على بيانات الجزائر.

تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج معتبرة، خاصة بالنسبة للهدفين الأساسيين الأول والعاشر، إذ تحتل مراتب معتبرة على المستوى العالمي والمحلي لكنها تحتاج إلى مضاعفة الجهود لتحقيق مختلف الأهداف.

الكلمات المفتاحية: أهداف التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية، حساب مؤشرات التنمية المستدامة.

Abstract:

This article aims to present and explain the United Nations approach to assessing the implementation of the sustainable development goals and to provide a comprehensive overview of Algeria's progress in achieving the various goals.

This article explains the methodology of the network mandated by the United Nations to monitor and evaluate the implementation of the 2030 Agenda by studying and analysing all its reports and focusing primarily on Algeria's data.

Algeria has achieved important results, mainly in Goals 1 and 10, and has attained advanced ranks annually, but achieving the rest of the Goals requires additional strenuous efforts.

Keywords: Sustainable development goals, development indicators, calculation of sustainable development indicators.

*المؤلف المرسل

1- مقدمة

في سبتمبر 2015 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها الـ 17، وغاياتها الـ 169 ومؤشّراتها الـ231 (الأمم المتحدة، 2015، ص18). تهدف هذه الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المتعلقة بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لتحقيق التنمية في العالم كافة. ولأول مرة في التاريخ فإن هذه الخطة تشكّل إطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني حيث تشمل دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد جاءت هذه الخطة نتيجة لتوافق آراء المجتمع الدولي بشأن رؤية عالمية ترمي إلى تحقيق التنمية لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، الحد من عدم المساواة، تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، حماية كوكب الأرض من آثار تغير المناخ وضرورة ترك الفرص الإنمائية المتاحة اليوم للأجيال القادمة.

انضمت الجزائر إلى هذه الخطة وشاركت في كل مراحل تجسيدها حيث رأت فيها فرصة كبيرة لاستكمال ما تم تحقيقه سابقا من خلال البرنامج الأممي المعروف بالأهداف الإنمائية للألفية للفترة 2000-2015. ومن أجل تنفيذ دقيق للبرنامج وتحقيق الأهداف المجدولة لعام 2030 وبذل المجهودات الوطنية اللازمة والتي يجب أن تكون في مستوى التحديات والصعوبات المتضمنة لإنجاز البرنامج المتبنى، فقد أنشأت الجزائر في عام 2016 لجنة تنسيق مشتركة بين مختلف الوزارات وتحت رعاية وزارة الخارجية1. كان الحرص منصبا على أن يكون جهد مختلف الوزارات المنضوية تحت غطاء هذه اللجنة ممتدا إلى أدنى إدارات كل وزارة وكل قطاع من أجل الحصول على المعلومات الميدانية اللازمة لمتابعة وتطبيق خطة التنمية المتبناة وبناء قاعدة بيانات إحصائية دقيقة تسمح بحساب المؤشرات المتعلقة بمختلف الغايات الـ 169.

وقد بينت المتابعة التي تلت هذه الجهود أن عملا كبيرا يتعين القيام به لتحقيق النتائج المرجوة حيث تبين أن هناك نقصا معتبرا في البيانات الضرورية لحساب الكثير من المؤشرات المرتبطة بمختلف الغايات. ففي نهاية سنة 2018 تبين أن عدد المؤشرات التي استطاعت المصادر الوطنية توفيرها لا يتعدى الـ71 مؤشرا أي ما يمثل 30% من مجموع الـ231 من المؤشرات المتضمنة في برنامج أهداف التنمية المستدامة (CICSME ODD, p.29). من جهة أخرى تبين أن المؤشرات المتوفرة لا تغطي كل الأهداف. فعلى سبيل المثال فإنه لم يتم توفير سوى 18 مؤشرا من ضمن 25 مؤشرا التي تتطلبها الإحاطة بالهدف الثالث والمتعلق بالصحة والرفاه - على الرغم من أن هذا الهدف شكّل ولسنوات طويلة أحد أهم ركائز السياسة الصحية والاجتماعية في الجزائر- بينما لم يتم توفير سوى 7 مؤشرات من أصل 17 الضرورية لتغطية الهدف الثامن المتعلقة بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، كما لم يتم تغطية الهدفين الثالث والسابع إلا في حدود 70% بينما لم يغطى الهدف العاشر المتعلق بالحد من عدم المساواة تماما (CICSME ODD, 2019, p.29).

رغم هذا النقص فإنه تجدر الإشارة إلى أن نسبة التغطية لأهداف التنمية المستدامة بالمؤشرات الواردة من مصادر وطنية تفوق النسبة المتوسطة المسجلة عالميا بالنسبة لأغلب الأهداف (CICSME ODD, 2019, p.32). طبعا فإن هذه الوضعية ستتطلب بذل الكثير من المجهود للحصول على المؤشرات الضرورية للمتابعة والتقييم خاصة بالنسبة للأهداف 9، 10، 11 و13 المتعلقة أساسا بالمناخ والبيئة والتي يجب أن تمتاز بوتيرة معتبرة في النشر وأن تكون

[1] أنظر في الملحق مكونات مختلف المجموعات لتغطية كل أهداف التنمية المستدامة.

تفصيلية وشاملة جغرافيا لكل أرجاء الوطن. ويعتبر هذا الأمر تحديا في حد ذاته إذ يجب تغطية كل المؤشرات وبطريقة ديناميكية تتفاعل مع الإطار المستخدم من طرف الأمم المتحدة في بناء المؤشرات الخاصة التي هي في إطار البناء والتي سيتم عرضها على هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالبرنامج بحلول سنة 2025 من أجل ضمان المقارنات بين الدول.

2-منهجية البحث

يهدف هذا المقال إلى تقديم النتائج الحديثة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة السبع عشر في الجزائر. للقيام بذلك فقد اعتمدنا بشكل كبير على المعطيات الكثيرة الواردة من تقارير وبيانات جاهزة و تفاعلية و المتوفرة في موقع الأمم المتحدة المخصص لمتابعة أهداف التنمية المستدامة[2] والتي تخص الفترة 2015-2023.

نقوم في مرحلة أولى بشرح مختصر ودقيق قدر الإمكان حول المنهجية المستخدمة في متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أولا من خلال المؤشر العام للتنمية المستدامة وهو المؤشر الذي على أساسه يتم ترتيب الدول وتقييم أدائها فيما يتعلق بتطبيق خطة أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وثانيا من خلال الطريقة المعتمدة في العرض المرئي لإنجازات الخطة عبر لوحة المتابعة. أما في المرحلة الثانية فنقوم، باستخدام هذه المنهجية على الجزائر بهدف متابعة مدى تقدمها في إنجاز خطة أهداف التنمية المستدامة بأهدافها السبع عشر.

3-متابعة لأهداف التنمية المستدامة

لمتابعة تنفيذ خطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة اعتمدت الهيئة المكلفة من طرف منظمة الأمم المتحدة والمسماة "شبكة الحلول للتنمية المستدامة" على مجموعة المؤشرات التي تسمح بمتابعة تنفيذ الغايات الـ 169 التي تغطي مجمل الأهداف الـ 17. و إذا كان العدد الإجمالي لهذه المؤشرات هو 231 كما ذكرنا أعلاه فإن المستخدم منها في الوقت الراهن أقل من ذلك بسبب نقص المعطيات اللازمة أو انعدامها أو لعدم وضوح منهجية التعامل معها، لذلك فإن التعامل مع بعض المؤشرات لازال في طور الابتكار و الاختبار، حيث سيتم مراجعة هذه المؤشرات من طرف الأمم المتحدة سنة 2025 من أجل اتفاق عام لاستخدامها في التقارير القادمة في جميع الدول الـ 193 الموقعة على خطة 2030 للتنمية المستدامة.

على المستوى الدولي فإن مؤشرات الأمم المتحدة البالغ عددها 231 مقسمة إلى ثلاثة أصناف(Sachs J., Schmidt-Traub, Kroll, Durand-Delacre &Teksoz, 2016, p9):

- الصنف الأول ويتكون من مؤشرات واضحة من الناحية المفاهيمية والمنهجية مع وجود بيانات موحدة دوليا حولها والتي تنتجها مختلف البلدان بانتظام.
- الصنف الثاني ويتكون من مؤشرات واضحة من الناحية المفاهيمية والمنهجية مع وجود بيانات موحدة دوليا حولها لكن إنتاجها لا يتم إلا في فترات محددة أو أنها غير موجودة.
- الصنف الثالث ويتكون من مؤشرات لم يتم التوصل إلى منهجية موحدة خاصة بشأنها أو أنها في طور الإنجاز أو الاختبار.

[2]- أنظر https://dashboards.sdgindex.org/downloads.

تعتمد التقارير السنوية المعدة لمتابعة تطبيق خطة 2030 أساسا على مؤشرات الصنف الأول واستثنائيا على مؤشرات الصنف الثاني (Sachs J. , Schmidt-Traub, Kroll, Durand-Delacre, & Teksoz, 2016, p. 9). وقد انطلقت التقارير الأولى لمتابعة تنفيذ خطة 2030 سنة 2016 وهي السنة الأولى في برنامج أهداف التنمية المستدامة من عمل مؤسسة برتلسمان "Bertelsmann" بمساندة "شبكة الحلول للتنمية المستدامة" حيث تم تقديم نموذج للمتابعة تم اعتماده وإثراؤه بالنسبة لجميع الدول الـ 193 الموقعة على خطة 2030 للتنمية المستدامة.

يهدف النموذج المعتمد والمستخدم حاليا إلى تقديم مؤشر عام يعكس مدى تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة ويسمح بترتيب الدول حسب درجة تقدمها من تحقيق التنمية المستدامة. كما يهدف النموذج إلى تقديم لوحة متابعة (Dashboard) بالنسبة لجميع الدول. ويمكن لهذه الأدوات أن تسلط الضوء على الفجوات التي يمكن أن تكون سواء في **مسار تنفيذ** الخطة 2030 للتنمية المستدامة أو في **وجود البيانات** المتعلقة بها. تجدر الإشارة إلى أن هاتين الطريقتين في عرض مدى تقدم الدول في إنجاز أهداف التنمية المستدامة غير رسميتين (Sachs J.، Schmidt-Traub، Kroll، Durand-Delacre، وTeksoz، 2016، ص11) حيث أن الدول تعتمد رسميا على المؤشرات المعتمدة في حد ذاتها والتي تسمح لها بتقدير مدى تقدمها في إنجاز كل هدف من أهداف الخطة و تحديد الإجراءات الضرورية لتصحيح المسار إذا اقتضى الأمر ذلك.

1-3 مؤشر التنمية المستدامة

يحسب مؤشر التنمية المستدامة لكل بلد كمحصلة لمتوسط النتائج المسجلة بالنسبة للأهداف السبع عشر، أي أنه يتم حساب متوسط النتيجة على مستوى كل هدف ليتم بعد ذلك حساب متوسط المتوسطات لمعرفة مدى تحقق أهداف التنمية جميعها (Sachs J. , Lafortune, Fuller, & Drumm, 2023). وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤشر قد تختلف بالنظر إلى أخذ كل الدول في الحسبان أو الاقتصار على منطقة جيوسياسية أو اقتصادية محددة. ففي الحالة الأولى فإنه يستخدم حد أدنى من المؤشرات بخلاف الحالة الثانية التي قد تسمح بتوفر عدد أكبر من المؤشرات. ففي التقرير الخاص بالدول العربية لسنة 2019 مثلا فإن هناك 30 مؤشرا إضافيا مقارنة بالتقرير الخاص بكل الدول. كما أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE" بها بيانات مدققة ما يسمح لها باستخدام حزمة أكبر من المؤشرات مقارنة بتلك المستخدمة على النطاق الدولي.

في شرحهم للمنهجية المستخدمة في حساب مؤشر أهداف التنمية المستدامة وتقديم لوحة المتابعة لمختلف المؤشرات أوضحت مجموعة الباحثين المكلفة بمتابعة منهجية بناء مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة أن هناك خمس مسلمات أساسية والتي يجب الالتزام بها من أجل ضمان المتابعة الجيدة لتحقيق مختلف غايات وأهداف التنمية المستدامة. جاءت هذه المسلمات كما يلي (Lafortune, Fuller, Moreno, Schmidt-Traub, & Kroll, 2018, pp. 6-7):

- يزيد عدد المؤشرات المستخدمة في حساب مؤشر التنمية المستدامة تبعا لوفرة بيانات جديدة متاحة: في هذا الإطار فإن عدد المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في كتابة مختلف التقارير السنوية حول أهداف التنمية المستدامة انتقل من 60 إلى 83 ثم إلى 88 مؤشرا خلال السنوات 2016-2018 .أما في آخر تقريرين حول التنمية المستدامة فقد انتقل العدد من 94 إلى 97 مؤشرا خلال السنتين 2022 و2023.

- لا يمكن إدماج أي أهداف تنموية مع بعضها البعض بل سيبقى عددها مساويا لـ 17 حتى يتسنى لكل بلد تحقيق مختلف الأهداف والمتابعة المستمرة لكل واحد منها على حدة.
- تمثل البيانات الرسمية المنشورة الأساس في حساب المؤشرات ويمكن في حالة عدم وجودها اللجوء إلى البيانات غير الرسمية الموثوقة.
- متابعة أهداف التنمية المستدامة يكون مطلقا لكل بلد على حدة ولا يكون بالمقارنة بباقي البلدان حتى يتم تقدير المسافة بين نقطة الانطلاق الأولى والمسجلة سنة 2015 ونقطة الوصول أو النتيجة المثلى لتحقيق الهدف.
- يجب أن تكون النتائج المحققة والمعروضة في شكل مؤشرات أو لوحات متابعة في متناول الجميع ومتاحة لكل الجمهور من سياسيين ومجتمع مدني ومختصين في جميع الميادين.

يعتمد مؤشر أهداف التنمية المستدامة على أحدث المؤشرات المتأتية من 80% على الأقل من الدول التي يفوق عدد سكانها واحد مليون نسمة. يتم الاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة وفي حالة غياب بعضها فيتم اللجوء إلى المصادر الموثوقة التي يمكن توفرها. وقد تم اللجوء في بناء مؤشر أهداف التنمية وفي إعداد لوحة المتابعة إلى مشاورات عامة من طرف مختصين في دراسة البيانات والطرق الإحصائية لاسيما فيما يتعلق بكيفية التغلب على حالات غياب البيانات.

لحساب مؤشر التنمية يتم القيام بترتيب مختلف المؤشرات من الأسوأ قيمة إلى الأحسن قيمة[3]. يتم بعد ذلك استبعاد أسوأ 2,5% من المعطيات لتجنب الوقوع في البيانات المظللة ويتم تعويض هذه البيانات بالقيمة السيئة التي تأتي مباشرة فوقها. من جهة ثانية يتم أخذ أحسن قيمة نظرية ممكنة في كل مؤشر على أنها هي الهدف الفني القابل للتحقيق (مثلا 0% نسبة فقر أو 100% نسبة تمدرس) أما في الحالات التي لا يمكن تحديد أحسن قيمة مستهدفة للمؤشر المدروس مثلا أحسن قيمة لأمل الحياة أو العدد الأمثل من السكان لكل طبيب فيتم اللجوء إلى حساب المتوسط الحسابي لأحسن 5 قيم مسجلة بين الدول على أنها أفضل ما يمكن اعتباره نظريا هدفا جيدا وممكنا. وفي هذه الحالة فإن الدول التي لها قيمة أكبر من القيمة المحسوبة ستنال هذه القيمة المحسوبة.

من أجل التمكن من مقارنة نتائج الدول مع بعضها البعض فإنه يتم التحويل الخطي لكل القيم بين 0 و100 باستخدام الصيغة

$$x' = \frac{x - \min(x)}{\max(x) - \min(x)} * 100$$

حيث x هي قيمة المؤشر للبلد المدروس، x' القيمة المُحَولة و min(x) و max(x) أصغر و أكبر قيمة x مسجلة على التوالي. تمكن هذه المرحلة من مقارنة النتائج بين الدول فالقيمة 50 بالنسبة لمؤشر معين مثلا تدل على أن البلد في منتصف الطريق بالنسبة للوصول لأحسن قيمة في

[3] يؤخذ في الاعتبار أن أكبر القيم في بعض المؤشرات تدل على وضعية سيئة كحالة وفيات الأمهات حيث كلما ارتفعت قيمتها دل ذلك على مستوى صحي متدني بينما تدل القيم الكبيرة لبعض المؤشرات على العكس مثل أمل الحياة حيث كلما ارتفع دل ذلك على مستوى صحي مرتفع.

هذا المؤشر بينما تدل القيمة 80 على أن البلد المدروس قد قطع شوطا قدره 80% من المسار لأجل تحقيق المؤشر وبقي عليه قطع الـ 20% لبلوغ الهدف.

بعد مناقشات عديدة بين الخبراء في الطريقة المناسبة لاستخراج قيمة محصلة متعلقة بمدى تحقق كل هدف على حدة تم التوصل إلى إعطاء ترجيحات متساوية للمؤشرات الخاصة بأي هدف وكذلك على مستوى كل الأهداف الـ17 من أجل استخراج قيمة دالة على مدى تقدم أي بلد في بلوغ أهداف التنمية المستدامة مع نهاية سنة 2030، كما تم الاتفاق على استخدام المتوسط الحسابي بدلا من المتوسط الهندسي لسهولة الفهم من جهة و حتى تبقى كل المؤشرات والأهداف مهمة للتحقيق بالنسبة لكل الدول.

يجب التنبيه إلى أن المقارنات بين الدول من سنة إلى أخرى يجب أن تكون بحذر شديد لأن المؤشرات المستخدمة غير ثابتة بل تتحسن من سنة إلى أخرى حيث يتم تغيير بعضها أو إضافة البعض الآخر، كما أن منهجية العمل تتعرض هي أيضا للتحسين المستمر. ففي نسخة سنة 2023 من التقرير الخاص بأهداف التنمية المستدامة مثلا فإن الدول التي لها 20% من المعطيات الناقصة وأكثر لم تأخذ في الاعتبار (Sachs J., Lafortune, Fuller, & Drumm, 2023, p.92) في حساب مؤشرها ولا في الترتيب. من جهة أخرى فإن الفروق الطفيفة في الترتيب برتبتين أو ثلاث ليست معتبرة بل يجب أن يكون الفارق أكبر من ذلك مثلا عشرة رتب وأكثر (Sachs J. , Lafortune, Fuller, & Drumm, 2023, p.92).

عند مقارنة مؤشر أهداف التنمية المستدامة بمؤشر التنمية البشرية IDH تمت ملاحظة وجود ارتباط كبير بينهما، لكن بعض الدول اختلف ترتيبها كثيرا حسب المؤشرين مما يدل على أنها قد تكون حائزة على مؤشرات مهمة بالنظر للحاجات الأساسية التي يتم على أساسها بناء مؤشر التنمية البشرية (التمدرس، الصحة و الدخل الفردي) لكنها غير حائزة على جوانب أخرى مهمة في التنمية المستدامة مثل الاستدامة البيئية و الحوكمة لأن أهداف التنمية المستدامة أوسع كما رأينا من خلال عدد المؤشرات المعتمدة و التي تتوزع على الثلاث ركائز الأساسية في خطة التنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي، الاندماج الاجتماعي و البيئة المستدامة المعززة بالحوكمة.

2-3- لوحة المتابعة

توفر لوحة المتابعة طريقة عرض مرئية حيث تستخدم "إشارات المرور الضوئية" الخضراء، الصفراء، البرتقالية والحمراء لعرض حالة أي مؤشر أو هدف من أهداف التنمية المستدامة[4]. تُبيّن هذه الألوان مدى ابتعاد أو اقتراب أي بلد من تحقيق هدف التنمية المعني. ويتم تقديم هذا العرض حتى بالنسبة للبلدان التي لم يتمكن الخبراء من حساب قيمة مؤشراتها للتنمية بسبب نقص البيانات مع التنبيه إلى ذلك. وقد وضعت العتبات بين الألوان المختلفة استنادا إلى التقنيات الإحصائية ومن خلال جولات مختلفة من المشاورات بين الخبراء والتي أجريت منذ عام 2016.

ولأن حساب المتوسط على مستوى كل هدف تنموي باستخدام كل مؤشراته المتاحة قد يؤدي إلى إخفاء القصور المسجل بالنسبة لبعض المؤشرات مع إمكانية تقديم نتائج مغلوطة- بفعل

[4] في أول تقرير لسنة 2016 كان الاعتماد على نظام ألوان مكون من ثلاثة ألوان فقط من خلال استبعاد اللون البرتقالي.

التعويض بين قيم المؤشرات المستخدمة خاصة إذا حقق البلد المعني نتائج متقدمة في أغلب المؤشرات وهو حال الكثير من الدول عالية ومتوسطة الدخل- فقد تم الاتفاق بين الخبراء على أخذ متوسط أسوء قيمتين لمؤشرات كل هدف. وتحقيقا لهذه الغاية، قام الخبراء أولا بإعادة التقييس للمؤشرات بحيث يتم تصنيف قيمها من 0 إلى 3 وفقا لكيفية مقارنتها بالعتبات باستخدام نفس الطريقة المستخدمة في حساب المؤشرات والمعتمدة على المعادلة التي تتضمن القيم الدنيا والعليا للمؤشر(Luomi, Fuller, Dahan, & Lisboa Båsund, 2019, p.137).

وفقا لهذه الطريقة وبعد إعادة التقييس فإن القيمة 0 تقابل أدنى نتيجة بينما تقابل القيمة 3 أعلى نتيجة. يقع اللون الأحمر بين أقل قيمة والقيمة 1 والتي تسمى العتبة الحمراء، أما اللون الأخضر الموافق لأحسن نتيجة فيقع بين أعلى قيمة والقيمة 2 والتي تسمى العتبة الخضراء والتي ابتداء منها يكون البلد المدروس قد حقق المؤشر أو الهدف المطلوب. أما المجال بين القيمتين 1 و2 فيشمل اللونين الأصفر والبرتقالي بقيمة متوسطة في المنتصف بينهما مقدارها 1,5. لتصنيف موقع الهدف بالنسبة لهذه العتبات وتحديد مدى تحققه فإننا نأخذ أسوأ قيمتين من المؤشرات الواقعة تحته ويحسب متوسط قيمتيهما لأجل إعطاء هدف التنمية المستدامة المدروس اللون المناسب له. وهناك قاعدة إضافية اتفق عليها الخبراء تقضي بألا يعطى الهدفُ اللونَ الأخضر إلا في حالة كون أسوأ قيمتين للمؤشرات المنضوية تحته بلون أخضر، كما لا يعطى اللون الأحمر إلا في حالة كون أسوأ قيمتين للمؤشرات المنضوية تحته بلون أحمر. ويكون اللون أصفرا إذا كان أحد اللونين أخضرا والثاني ليس أخضرا ويعطى اللون البرتقالي إذا كان اللون في أحد لوني المؤشرين السيئين أحمرا وكان الثاني ليس أحمرا. أما إذا كان البلد لديه أقل من 50% من معطيات أي هدف من أهداف التنمية المستدامة فيكون اللون المعطى له هو الرمادي (Sachs J. , Lafortune, Fuller, & Drumm, 2023, p.98).

وتتضمن لوحة المتابعة أيضا إشارات الاتجاه المستخرجة بناء على الأداء السابق في كل مؤشر للدلالة على أن البلد المعني على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المعني أو أنه على مسار يحتاج إلى التقويم والتصحيح. تُحدَد إشارة الاتجاه بالنظر إلى مقدار النمو السنوي في أي مؤشر منذ سنة 2015 والتي تستخدم للتنبؤ بالنتيجة في نهاية سنة 2030 بالمقارنة مع مقدار النمو السنوي الضروري للفترة 2015-2030. في الأخير يتم تقديم حوصلة تجميع نتائج كل المؤشرات لتحديد اتجاه تحقيق هدف التنمية محل الدراسة. بالنسبة للدول التي لا تملك سلسلة بقيم المؤشر المدروس أو تملك قيمة واحدة فلا يمكن حساب الاتجاه بالنسبة لها.

بنفس الطريقة المستخدمة في إعطاء الألوان حسب العتبات وباللجوء إلى إعادة التقييس ضمن المجال 0-3 تم تحديد اتجاه كل مؤشر لكن باستخدام مقياس من 0 إلى 4 بطريقة مشابهة لمنهجية لوحة القيادة. تم تعيين القيمة بين 0-1 للمؤشرات التي عرفت التراجع، حيث 0 أسوأ معدل انخفاض في الدرجة الأولى و1 يقابل عدم حدوث أي تغيير في النتيجة مع مرور الوقت. تم تعيين قيمة تتراوح بين 1و 2 لاتجاهات المؤشرات "الراكدة"، حيث 2 هي القيمة التي تكافئ 50% من معدل النمو المطلوب لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. كما تم تحديد قيمة تتراوح بين 2 و3 للمؤشرات التي تبيّن أنها "تتحسن بشكل معتدل" حيث يمثل الرقم 3 معدل النمو اللازم لتحقيق الهدف بحلول العام 2030. وتم تعيين القيم بين 3 و4 للمؤشرات التي تعبر" على المسار الصحيح "حيث 4 هي أفضل تحسن خلال هذه الفترة. وتم تعيين القيمة 3 تحديدا

للمؤشرات التي كان هدفها" الحفاظ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (Luomi, Fuller, Dahan, & Lisboa Båsund, 2019, p. 139).

يكون حساب اتجاه الهدف الكلي كمتوسط حسابي للقيم المعاد تقييسها لجميع مؤشرات الاتجاه نحو الهدف المعني حيث تكافئ القيمة الواقعة بين 0 و1 اتجاه "التراجع" عن بلوغ الهدف أما القيمة ضمن المجال 1-2 فتكافئ «الركود" في حين يعبر التواجد ضمن المجال 2-3 عن "التحسن المعتدل" بينما يمثل الوقوع ضمن المجال 3-4 التواجد على المسار الصحيح أو على المسار المحافظ على تحقيق الهدف. ويتم حساب الاتجاه لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة على أنه المتوسط الحسابي لجميع مؤشرات الاتجاه التابعة للهدف المعني (Luomi, Fuller, Dahan, & Lisboa Båsund, 2019, p. 139).

وقد تم استخدام منظومة مرئية رباعية الأسهم كما يلي لتحديد إمكانية أي بلد من بلوغ أهدافه:

شكل 1: منظومة الأسهم الرباعية لتحديد اتجاهات التنمية المستدامة.

ويمكن التعبير عن الاتجاهات بيانيا أيضا كما يلي:

شكل 2: التمثيل البياني لمنهجية اتجاهات التنمية المستدامة

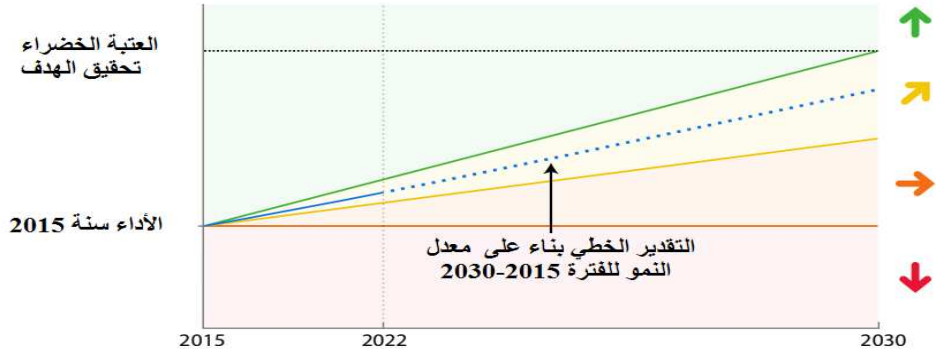

المصدر: (Sachs J. , Lafortune, Fuller, & Drumm, 2023, p. 99)

إن المنهجية المعتمدة في بناء لوحة المتابعة والتي تعطي أهمية كبيرة للمؤشرات المتعثرة بالنسبة لكل هدف- بغية الانتباه إليها والقيام بالإصلاحات الضرورية لتحسينها- جعلت القليل من الدول تتحصل على اللون الأخضر، بل إن الدول المتقدمة والتي أبقت على نفس المنهجية لكنها

استخدمت مؤشرات إضافية بسبب وفرة البيانات لديها، تتحصل على ألوان "أقل تسامحا" من تلك المتواجدة في الدول الأقل تقدما والتي تستخدم بيانات قليلة. وفي الحقيقة فإن ذلك يعكس القصور الموجود في تحقيق بعض المؤشرات خاصة تلك المرتبطة بالاستدامة مثل المؤشرات التي لها علاقة بالحفاظ على البيئة والتقليل من الغازات المنبعثة ومن اعتمادها القليل على الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة.

4-النتائج

للحصول على صورة متكاملة حول مدى تقدم الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فإنه يجدر التنبيه أولا إلى وجود كم كبير من البيانات التي يجب الإحاطة بها للوصول إلى حكم قريب من الواقع فيما يتعلق بتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة المكونة كما ذكرنا سابقا من 17 هدفا لكل منها عددا من الغايات يبلغ مجموعها 169 غاية والتي يمكن الإلمام بها عبر 231 مؤشرا. والحقيقة أن متابعة هذا الكم الكبير من البيانات ضمن مقال محدود الصفحات صعب للغاية لذلك فإننا سنركز على النتائج المتعلقة بمختلف المؤشرات حسب ما ورد في مختلف التقارير التي أُعدت حول الجزائر منذ 2016.

4-1- الأداء العام حسب قيمة مؤشر التنمية المستدامة

تدل المعطيات المتوفرة والمتعلقة بقيمة مؤشر التنمية المستدامة أن الجزائر حققت تقدما معتبرا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث بلغت قيمته 70,8% حسب آخر تحديث تم في شهر جوان سنة 2023. وهذا يعني أن عليها الحفاظ على هذا المكسب وقطع شوط آخر مقداره 29,2% خلال السبع السنوات التي تفصلها عن موعد انتهاء خطة التنمية بحلول نهاية سنة 2030.

يلاحظ أن أكبر خطوة مسجلة في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة كانت بين سنتي 2016 و2017 حيث قفزت قيمة المؤشر من القيمة 58,1 (Sachs J.، Schmidt-Traub، Kroll، Durand-Delacre، و Teksoz، 2016، ص 61) في السنة الأولى إلى القيمة 68,8 (Sachs J. , Schmidt-Traub, Kroll, Durand-Delacre, & Teksoz, 2017, p. 278) أي بأكثر من 10 نقاط كاملة بين التاريخين كما يبينه الجدول رقم 1 ما سمح للجزائر بالتقدم في الترتيب العالمي بمقدار 19 رتبة حيث انتقلت من الرتبة 83 إلى الرتبة 64. والحقيقة أن هذه النتيجة يجب أن تؤخذ بحذر حيث يبدو أنها راجعة بشكل أساسي إلى عدد المؤشرات المستخدمة والتي ارتفعت بين السنتين المذكورتين من 60 إلى 83 مؤشرا والتي أدخلت في حساب مؤشر التنمية المستدامة.

وإذ تبدو قيم مؤشر التنمية المستدامة الواردة في الجدول رقم 1 غير مرتفعة كثيرا فإنه يجدر بالدارس وضعها في سياقها الإقليمي حيث نجد أن الجزائر كانت على رأس الخمس دول الأولى من بين الدول العربية التي حققت أحسن النتائج سنة 2019 (Sachs J. , Schmidt-Traub, Kroll, Lafortune, & Fuller, 2019, pp. 20-21) و حلت الثانية ضمن الدول العربية و الإفريقية سنة 2021(Jeffrey Sachs, et al., 2021, pp.10-11) وجاءت الأولى ضمن الدول العربية والإفريقية سنة 2022 (Sachs J. , Lafortune, Kroll, Fuller, & Woelm, 2022, pp. 14-15). فعند أخذنا لقيم مؤشر التنمية المستدامة الواردة في آخر تقرير

سنة 2023 نجدها ليست بالعالية إلا في بعض الدول، حيث نجد أن قيمته على المستوى العالمي قد قدرت بـ 66,7% بينما ارتفع مستواها لـ 77,8% بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ولـ 67,1% لبلدان الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية، 71,8% في بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، 67,2% في بلدان شرق وجنوب آسيا، 78,2% في البلدان ذات الدخل المرتفع و 71,7% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

جدول رقم 1: قيمة مؤشر أهداف التنمية المستدامة والترتيب العام لهذه القيمة منذ 2016

	قيمة المؤشر	الترتيب العام	عدد المؤشرات المستخدمة
2016	58,1	149\83	60
2017	68,8	157\64	83
2018	67,9	156\68	88
2019	71,1	162\53	85
2020	72,3	166\56	85
2021	70,9	165\66	91
2022	71,5	163\64	94
2023	70,8	166\71	97

المصدر: تقارير أهداف التنمية المستدامة لكل السنوات

2-4 الأداء حسب المؤشر في مختلف الأهداف

بحسب النتائج الواردة في آخر تقرير حول أهداف التنمية المستدامة والصادر في منتصف سنة 2023 فإن الجزائر قطعت شوطا معتبرا للاقتراب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول نهاية سنة 2030. ومن خلال الشكل رقم 3 أدناه فإن هناك اختلافا معتبرا بين نتائج سنة 2016 والتي صدر فيها أول تقرير حول أهداف التنمية المستدامة ونتائج سنة 2023. إلا أن هذه النتائج بين التاريخين لا تعني بالضرورة أن الأمور تسير في أغلبها بشكل جيد. فعلى الرغم من أن الدولة الجزائرية ذات طابع اجتماعي شعبي منذ استقلالها، وهو طابع شكل لوقت طويل مدعاة للفخر والاعتزاز لتكفل السلطات العمومية باحتياجات مواطنيها، إلا أن المعطيات التي تخص الهدف الأول والمسمى "القضاء على الفقر" لم تكن متوفرة بالكيفية التي تسمح بحساب مؤشره سنة 2016 والأمر نفسه بالنسبة للهدف العاشر المسمى "الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها ". استمر غياب المعطيات الضرورية لتقدير مستوى تحقق هذين الهدفين سنة واحدة بالنسبة للهدف الأول وسنتين بالنسبة للأخير. ويتضح من نتائج سنة 2018 (Sachs J. , Schmidt-Traub, Kroll, Lafortune, & Fuller, 2018, pp. 82-83)أن هناك عملا سابقا وجهودا ميدانية فيما يتعلق بمختلف أهداف التنمية المستدامة حتى بالنسبة للهدفين الأول والعاشر لكن جمعها وفق ما تتطلبها خطة 2030 هو الأمر الغائب خلال السنتين الفارطتين. للتذكير فإن سنة 2018 هي السنة التي أعدّت فيها الجزائر تقريرها الأول الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة مما استلزم جمع المعطيات الناقصة منذ 2015. يجدر التنبيه أن كثيرا من الدول لم توفر البيانات بالشكل المطلوب سنة 2016 حتى من ضمن الدول المتقدمة حسب ما يظهره تقرير تلك السنة. تؤكد هذه النتيجة أن

التطور المسجل بين سنتي 2016 و2017 في مؤشر أهداف التنمية المستدامة والذي بلغ أكثر من 10 نقاط كان مرده إلى توفر مؤشرات التقييم سنة 2017 بشكل أحسن من السنة التي قبلها وأن الجزائر هي ضمن الثلث الأول من الدول المتحصلة على مؤشر تنمية معتبر.

سواء أخذنا عموم الفترة 2016-2023 أو ركزنا على آخر ثلاث سنوات أو على معطيات سنة 2023 فإنه يتضح من الشكل رقم 3 أن أحسن المؤشرات تعلقت بالأهداف 1 "القضاء على الفقر"، 10 "الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها"، 12 "كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة" و 13"اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره" أين كانت قيمة المؤشر فوق 80% بينما أسوء النتائج كانت للهدفين الخامس "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات " والتاسع "إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار" أين توقف المؤشر حول عتبة الـ50%.

تجدر الإشارة إلى أن مستويات التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعض الأهداف قد تراجعت بسبب المراجعات المتعلقة بالمؤشرات المستخدمة من تقرير لآخر حيث أشرنا أعلاه إلى أن عدد المؤشرات المستعملة في التقييم في تزايد من سنة لأخرى. فإذا أخذنا الهدف الرابع على سبيل المثال بين سنتي 2018 و2023 فنجد أن المؤشرات المستخدمة في متابعته سنة 2018 كانت ثلاثة هي صافي معدل التمدرس في الابتدائي، متوسط عدد سنوات الدراسة وأخيرا نسبة غير الأميين في العمر 15-24 سنة، أما المؤشرات المستخدمة سنة 2023 فعددها أربعة: صافي معدل التمدرس في الابتدائي، نسبة الأطفال المسجلين في التعليم التحضيري، نسبة الملتحقين بالسنة النهائية في التعليم الثانوي وأخيرا نسبة غير الأميين في العمر 15-24 سنة. للعلم فإن عدد الغايات تحت هذا الهدف هو 10 وأن عدد المؤشرات يفوق 12 وهو أكبر بكثير من العدد المستخدم في آخر إصدار.

شكل 3: الأداء حسب مختلف أهداف التنمية المستدامة بين سنتي 2016 و2023.

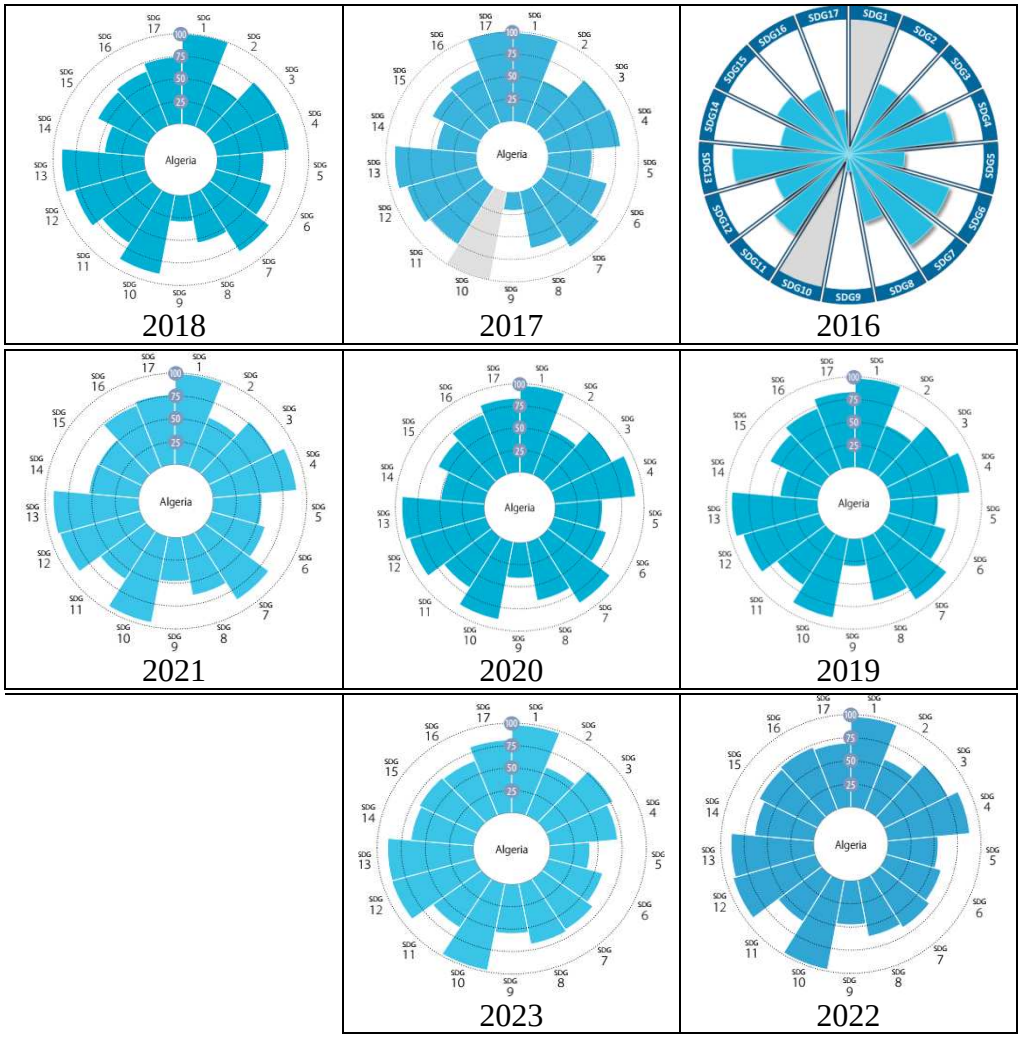

المصدر: التقارير السنوية لأهداف التنمية المستدامة

3-3- الأداء حسب لوحة المتابعة والاتجاه

في هذه النقطة والمتعلقة بمنهجية عرض مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالاعتماد على لوحة المتابعة والاتجاه فضلنا تناول سنتين فقط هما سنة 2018 وسنة 2023 بسبب ثقل عملية مقارنة كل السنوات من جهة حيث سيتطلب الأمر تقديم رسومات الأهداف الـ 17 لكل السنوات ومن جهة ثانية فإن سنة 2018 تمثل تقريبا بداية تقديم نتائج جيدة وسنة 2023 تمثل النقطة الأقرب إلى 2030.

خلال فترة الخمس سنوات الفاصلة بين تقريري سنتي 2018 و2023 انتقل عدد الأهداف التي تحققت، من صفر إلى إثنين وهما الهدفان اللذان يظهران باللون اللون الأخضر في الشكل رقم 4 مع العلم اللون الأخضر ظهر أول مرة في نتائج الجزائر سنة 2020 ,.Sachs J. , et al) (2020, p. 106 مع الهدف الأول " القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" وسنة 2022 مع الهدف العاشر " الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها".

مقابل هذا التحسن في النتيجة فإن عدد الأهداف ذات اللون الأحمر تضاعف من 4 إلى 8. من بين الأهداف الثمانية الحاصلة على اللون الأحمر، سنة 2023، نجد اثنين فقط ظلا بنفس اللون الأحمر خلال السنتين المعنيتين هما الهدف الثاني "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" والهدف الثامن "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". هذا الأمر يعني وجوب الانتباه إلى الأهداف الستة التي انحدرت إلى العتبة الحمراء وهي الأهداف 4 "ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، 5 "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، 7 "كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة"، 11 "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، 15 "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي" و16 "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة, وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

أما الأهداف السبعة المتبقية فإن سمتها الغالبة هو الثبات بين التاريخين أو التحسن الطفيف حيث انتقل الهدفان التاسع "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار" والرابع عشر "الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام " من اللون الأحمر إلى البرتقالي بينما بقيت ثلاثة أهداف في اللون البرتقالي و هي الهدف الثالث "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، السادس" ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة " و الثالث عشر " اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره". أما الهدفان الثاني عشر "ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة" والسابع عشر "ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة" فقد بقيا محافظين على اللون الأصفر بين التاريخين.

أما فيما يخص العرض المرئي للاتجاه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أشكال الأسهم فنلاحظ أن الاتجاه العام يدعو إلى مزيد من المتابعة الدقيقة حيث أن عدم تحقيق الأهداف هو السمة الغالبة ويظهر ذلك من خلال آخر تحديث للمعطيات سنة 2023 في مواجهة الأهداف التي ينبغي الوصول إليها مع حلول نهاية سنة 2030.

من الشكل 4 نجد أن وتيرة إنجاز الأهداف ستسمح بتحقيق أربعة أهداف فقط من ضمن السبع عشر المشكلة لمجمل أهداف التنمية المستدامة وهي الهدف الأول والمتمثل في القضاء على الفقر، الهدف الرابع والمتعلق بالتعليم الجيد، الهدف الثاني عشر والمتعلق بالإنتاج والاستهلاك

المستدام والمسؤول وأخيرا وبدرجة أقل ثقة الهدف العاشر والمتمثل في الحد من عدم المساواة بين الدول وداخلها[5].

أما وتيرة إنجاز الأهداف 2، 3، 7، 9،13 و17 (أنظر في الملحق تسمية هذه الأهداف) فإنها تتم بمعدل يفوق الـ 50% بالنسبة لسنة 2023 بالمقارنة بالوضعية السائدة سنة 2015. لكن هذه الوتيرة لا تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة وفقا لأجندة خطة 2030. أما الأهداف 5، 6، 8، 11 و14 فإن وتيرة إنجازها أقل من الـ 50% وحظ تحقيقها صعب كثير إذا لم تتخذ إزاءها عناية خاصة بالإضافة إلى الهدفين الخامس عشر والسادس عشر الذيْن يُسجل بهما، حسب آخر مؤشرات مستخدمة سنة 2023، تراجعا في الإنجاز.

شكل 4: الأداء حسب مختلف أهداف التنمية المستدامة سنتي 2018 و2023 حسب لوحة المتابعة واتجاه المسار.

[5] الحقيقة أن الهدف العاشر له لون أخضر لكن المعطيات الواردة حوله سنة 2015 والتي تسمح بحساب معدل نموه غير متاحة لذلك فشكل سهم الاتجاه الخاص به غير متوفر في الشكل لذلك أكدنا على درجة ثقة أقل.

ـ مناقشة

إن برنامج أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالفترة 2015-2030 برنامج طموح خاصة وأنه جاء عقب برنامج الأهداف الإنمائية لألفية والمرتبط بالفترة 2000-2015 حيث عمل كمكمل لمسيرته و بوسائل و منهجية أكثر فاعلية. فعلى عكس البرنامج السالف الذكر والذي اهتم ببنائه الخبراء والمختصون في مكاتبهم فإن برنامج أهداف التنمية المستدامة عمل مع فئات كثيرة من مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية وأخذ وقتا كبيرا لإعداد خطته – منذ سنة 2012- مستفيدا من تجربة البرنامج السابق له بالإضافة إلى أنه برنامج شامل لكل الدول المنضوية تحت منظمة الأمم المتحدة خلافا للبرنامج السابق والذي ارتبط بالدول النامية فقط. ومن نقاط قوة هذا البرنامج شموليته للجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وحتى السياسي من خلال الاهتمام بالحوكمة.

ومن بين نقاط قوة هذا البرنامج رفعه لبعض الشعارات المهمة منها شعار "عدم ترك أي فرد في الخلف" والذي ترجم في منهجية المتابعة لتنفيذ أهدافه من خلال عدم دمج الأهداف نظرا لعدم وجود مؤشراتها بل عمل على توفيرها ومن خلال متابعة التنفيذ بناء على التقييم المبني على أسوأ المؤشرات في كل هدف كما رأينا في عرض لوحة المتابعة والاتجاهات.

وبما أن الخطة في منتصف الطريق تقريبا فإنه يجدر بالباحثين ومختلف المؤسسات المنتجة للمعطيات متابعة تنفيذ الخطة بمشاركة أكثر فعالية حتى تتمكن من تصحيح الأوضاع في أوانها من حيث تطبيق برنامج أهداف التنمية المستدامة ومن حيث السعي لتوفير البيانات اللازمة لتتبع التنفيذ والتنبيه إلى النقائص قبل فوات الأوان خاصة أن التغيرات المتعلقة بالمنهجية وبالمؤشرات المستخدمة لازالت قابلة للتغيير لدى الخبراء والمختصين المشاركين مباشرة أو من عموم الباحثين.

بالنسبة للجزائر فإن الملاحظ من خلال التقارير التي تنتجها "شبكة الحلول للتنمية المستدامة" أنها تسعى لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة وتوفير المؤشرات اللازمة لمتابعة التنفيذ و أنها تعمل في تعاون مع الهيئات الدولية العاملة في الميدان لكن بمشاركة ضيقة النطاق مع الباحثين. من ناحية أخرى فإن مقارنة البحوث المنشورة عبر شبكة الانترنت والمتعلقة بالجزائر قليلة مقارنة بما هو موجود في دول أخرى عربية أو أوروبية من خلال مواقع البيانات التفاعلية والمعلومات عبر مختلف وسائط التواصل.

بالنسبة للنتائج التي تحققها الجزائر في مختلف المؤشرات فإنه على الرغم من تقدمها على المستوى الإقليمي إلا أن تأمين تحقيق الأهداف بضمانات أكبر يحتاج إلى جهود أكبر قد يكون من بينها فتح المجال أمام الباحثين و تشجيعهم على متابعة تنفيذ الخطة الإنمائية في مختلف المجالات.

ـ قائمة المراجع

- منظمة الأمم المتحدة .(2015). *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. نيويورك.
- Comité Interministériel Chargé Du Suivi De La Mise En Œuvre Des ODD (CICSME ODD). (2019). *Rapport National Volontaire.* Algérie.
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Durand-Delacre, D., & Teksoz, K. (2016). *SDG Index and Dashboards - Global Report.* Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN), New York.

- Sachs, J., Lafortune, G., Fuller, G., & Drumm, E. (2023). *Implementing the SDG Stimulus. Sustainable Development Report 2023.* Dublin: Dublin University Press.
- Lafortune, G., Fuller, G., Moreno, J., Schmidt-Traub, G., & Kroll, C. (2018, September). *SDG Index and Dashboards Detailed Methodological paper*.
- Luomi, M., Fuller, G., Dahan, L., & Lisboa Båsund, K. (2019).
تقرير مؤشر ولوحات تتبع أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام 2019 .مركز التميز التابع لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية/ أكاديمية الإمارات وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة, أبو ظبي ونيويورك.
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Durand-Delacre, D., & Teksoz, K. (2017). SDG Index and Dashboards Report. (p. 479). New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions.
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., & Fuller, G. (2019). Sustainable Development Report. (p. 465). New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network.
- Jeffrey Sachs, Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F. (2021). *THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT 2021.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Sachs, J., Lafortune, G., Kroll, C., Fuller, G., & Woelm, F. (2022). *SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT 2022.* Cambridge University Press. doi:doi.org/10.1017/9781009210058
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F. (2020). *The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., & Fuller, G. (2018). Dans S. I. 2018 (Éd.). (pp. 82-83). New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions.

- الملاحق

جدول 1: أهداف التنمية المستدامة.

الهدف 1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف 2	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
الهدف 4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
الهدف 5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف 6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الهدف 7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
الهدف 8	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف 9	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
الهدف 10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف 12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الهدف 13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدّي لتغّير المناخ وآثاره
الهدف 14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 15	حماية النُظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف 16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الهدف 17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نيويورك، 21 أكتوبر 2015.

جدول 2: توزيع أهداف التنمية المستدامة على الوزارات والمؤسسات في الجزائر.

هداف التنمية المستدامة	الوزارات أو المؤسسات	الهيئة الرئيسة	المجموعة
5+1	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة - وزارة الداخلية والجماعات المحلية وزارة العدل - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية - وزارة السكن العمران والمدينة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي و البيئي - الديوان الوطني للإحصائيات	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	القضاء على الفقر + المساواة بين الجنسين
4+3+2	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية - وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وزارة التربية الوطنية- وزارة التجارة - وزارة التكوين والتعليم المهنيين المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي والبيئي – الديوان الوطني للإحصائيات وزارة الطاقة - وزارة الأشغال العامة والنقل - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - وزارة الشباب والرياضة - وزارة الداخلية والجماعات المحلية - وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وزارة البيئة والطاقات المتجددة.	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	القضاء التام على الجوع + الصحة الجيدة والرفاه + التعليم الجيد
7، 8، 9، 10 + 11	وزارة المالية - وزارة التجارة - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية - وزارة الطاقة وزارة الأشغال العامة والنقل - وزارة السكن العمران والمدينة - وزارة التضامن الوطني و الأسرة وقضايا المرأة - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي والبيئي - الديوان الوطني للإحصائيات	وزارة المالية	تطوير اقتصاد قوي لتعزيز التغير المنشود
6، 12، 13، 14 +15	وزارة الموارد المائية - وزارة البيئة والطاقات المتجددة – وزارة التجارة – وزارة الطاقة - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي والبيئي - الديوان الوطني للإحصائيات	وزارة البيئة والطاقات المتجددة	حماية النظم البيئية لفائدة كل الأجيال
16	وزارة العدل – وزارة المالية - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي و البيئي - الديوان الوطني للإحصائيات	وزارة العدل	تعزيز بناء مجتمع سليم ومسالم
17	كل الهيئات	وزارة الخارجية	تعزيز التضامن الدولي

المصدر:

Comité Interministériel Chargé Du Suivi De La Mise En Œuvre Des ODD (CICSME ODD). (2019). Rapport National Volontaire. Algérie. P 22